الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
قسم معارف الوحي والتراث الإسلامي

==========

الأسس الدستورية والقانونية للدولة الإسلامية وتطبيقاتها في خلافة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه)

إعداد

أحمد نوربادي عثماوي

رقم القيد : ٩١١٠٠٨ ج

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستر

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الغني يعقوب فطاني

رجب ١٤١٦ هـ

==========

ديسمبر ١٩٩٥ م

INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY, MALAYSIA
THE DEPARTMENT OF ISLAMIC REVEALED KNOWLEDGE AND HERITAGE

THE CONSTITUTIONAL AND LEGAL BASES OF ISLAMIC STATE (ITS APPLICATION IN THE KHILAFAH OF ABU BAKR AL-SIDDIQ)

BY

AHMAD NURYADI ASMAWI
MAT NO G 911008

SUBMITTED IN PARTIAL FULFILMENT OF THE REQUIREMENTS

FOR THE DEGREE OF

MASTER OF ARTS

SUPERVISED BY

DR. ABDUL GHANI YAAKUB FATANI

YEAR : 1416 A.H./1995 C.E.

ABSTRACT

During the life of the Prophet Muhammad (SAAS) the Ummah were guided and directed by the Divine Revelation. The Messenger of Allah always regulated the affairs of the community in accordance with the principles of the Holy Qur'an. The Companions always consulted the Prophet (SAAS) about certain matters dan problems for seeking Divine Guidance.

After the demise of the Messenger of Allah, the task of guiding and leading the Ummah to carry out their lives in accordance with the principles of the Holy Qur'an and the Sunnah lied on the shoulders of his Khalifah (Successors). The Khulafa al-Rashidun were leaders of the Ummah who had rendered great services for the future of Islam and Muslim Ummah.

The first period of Khilafah was entrusted to Abu Bakr al-Siddiq (RA). Although Al-Siddiq (RA) remained about two years in the Office of Khilafah, but he had contributed greatly to Islam and served for the future of Muslim Ummah. The most significant contribution of Al-Siddiq (RA) was the unity of the Ummah and the preservation of Islam in its original form.

The study of the Khilafah of Abu Bakr al-Siddiq (RA), which was represented the first leadership of Muslim Ummah after the period of the Prophethood, is considered very important especially for young Muslims who wants to understand the concept of Islamic Political System. The First Chapter of this work is designated to discuss the preliminary terminology regarding the concept of "State", "Government" and "Constitution" from the Islamic prespective and Western Constitutional Laws.

As a matter of fact, the Khilafah of Abu Bakr al-Siddiq (RA) had complied with all necessary requirements for the concept of a "Modern State", including territory, population, a governing authority, rules and regulations. Even the State of Madinah al-Munawwarah, which was founded by the Messenger of Allah, had its own constitution which was considered the "First Constitution" ever written in the Political History of the World. The Second Chapter of the work is dedicated to analyse the basic principles and characteristics of Islamic State and Polity concerning the repudiation of the idea of dichotomy between the Religion (al-Din) and the State, the political authority of the Ummah which included in "Bay'ah" (taking oath of allegian), "Shura" (mutual consultation), and "Ta'ah" (obedience). The supremacy of Laws, Legal Institution and the principles of Justice, Freedom and Rights are among the essential topics discussed and elaborated in this chapter.

The Last Chapter of the work is concentrated on the applications and exercises of the whole concepts, principles of Islamic Polity, Government and State during the Khilafah of Abu Bakr al-Siddiq (RA).

EXAMINATION COMMITTEE

(Supervisor)
Signature : ..... Dr. Abdul Ghani Yakob
N a m e : Asst. Prof. Dr. Abd. Ghani Yaakub Fatani
D a t e : 22/9/1416 H / 12/2/1996 M

(Examiner)
Signature : .....
N a m e : Assoc.Prof. Dr. Salameh M. Al-Harfi Al-Bluwi
D a t e : 16/1/1996

(Head of Department)
Signature : .....
Assoc. Prof. Dr. Thameem Ushama
Head
Department of Islamic Revealed Knowledge and Heritage
Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences
N a m e : Assoc. Prof. Dr. Thameem Ushama
D a t e : 13/2/96

(Dean of Kulliyyah)
Signature : .....
N a m e : Prof. Dr. Jamal Al-Barzinji
D a t e : 27 Ramadan 1416 = 17 : 2 : 1996

DR. JAMAL BARZINJI
Acting Dean
Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge
and Human Sciences

***

لجنة الممتحنين

الإمضاء : عبد الغني يعقوب فطاني

الإسم : الأستاذ الدكتور عبد الغني يعقوب فطاني (المشرف)

التاريخ : ١٤١٧/ رمضان/ ١٢ / ١٩٩٦/٢/١٢

الإمضاء : .....

الإسم : الأستاذ الدكتور سلامة محمد العرفي البلوي (القارئ الثاني)

التاريخ : ١٤١٦/١/١٦ / ١٩٩٦

Assoc. Prof. Dr. Thameem Ushama
Head
Department of Islamic Revealed Knowledge
and Heritage
Kulliyyah of Islamic revealed Knowledge and Human Sciences

الإمضاء : .....

الإسم : الأستاذ الدكتور ثميم أسامة (رئيس القسم)

التاريخ : 13/2/96

الإمضاء : .....

الإسم : الأستاذ الدكتور جمال البرزنجي (عميد الكلية)

التاريخ : ١٤١٦/ رمضان/ ١٢ / ١٩٩٦/٢/١٢

DR. JAMAL BARZINJI
Acting Dean
Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge
and Human Sciences

مقدمة
بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، أما بعد :

فهذه مقدمة وجيزة للبحث الذي انتهيت منه في موضوع : «الأسس الدستورية والقانونية للدولة الإسلامية وتطبيقاتها في عهد الصديق رضي الله عنه» منذ فترة لا بأس بها بعد ما عايشت بعض الكتب الإسلامية والمؤلفات الحديثة في سبيل الوصول إلى النتائج المرجوة، إن شآء الله تعالى.

كانت الأمة الإسلامية تعيش في مظلة تعاليم القرآن الكريم في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم). وكان الصحابة (رضوان الله عليهم) يأتون إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) يسألونه الحلول في كل ما يواجهونه من مشاكل الحياة الدينية والاعتقادية والإجتماعية. فالرسول (عليه الصلاة والسلام) هو القائد والأمير والمرشد وهوالمفتي والمشرع والمرجع الوحيد لجميع الأمة والصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

وبعد انتقال الرسول (صلى الله عليه وسلم) إلى الرفيق الأعلى وقد أكمل تبليغ الرسالة الإسلامية إلى الناس انتقلت مسئولية قيادة الأمة وإرشادها إلى الخلفاء الراشدين الذين جاءوا من بعده (عليه الصلاة والسلام) وقادوا زمام الخلافة والإمارة مستهدين في ذلك بهدي المصطفى (صلى الله عليه وسلم).

الفترة الأولى من الخلافة الراشدة هي خلافة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه). فمهما تكن خلافته عنه قصيرة، فالخليفة أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) قد أدى واجبه أحسن الأداء وساهم مساهمة عظيمة لمستقبل هذا الدين الحنيف وأمته الإسلامية.

ولعل من أبرز وأهم ما قدمه الخليفة هو جهده المتواصل في توحيد صفوص الأمة وحفظ كيانها ومحافظة أصالة الدين الاسلامي كما نزل به جبريل (عليه الصلاة والسلام) إلى النبي (صلى الله عليه

وسلم).

إن دراسة خلافة الصديق رضي الله عنه «وهي الخلافة الأولى» في تاريخ الاسلام والأمة الإسلامية بعد وفاة النبي (عليه الصلاة والسلام) لفي غاية الأهمية، بحيث أنها تمثل التجربة الأولى في حياة المسلمين السياسية بعد عهد النبي (عليه الصلاة والسلام). ومن الأمور الهامة والجديرة بالدراسة في النظام السياسي الإسلامي هو توضيح المفاهيم السياسية والدستورية عن معنى الدولة في الإسلام وأركانها وما يتعلق بها ومعنى الحكومة الإسلامية وشكلها وعن دستور الدولة وأقسام قواعدها. توضيح المبادىء الدستورية الأساسية للدولة الإسلامية من قاعدة عدم الفصل بين الدين والدولة وسلطنان الأمة التي تتمثل في البيعة والشورى وحق محاسبة الحكام وعن سيادة السلطة القضائية واستقلالها عن هيمنة أحد حتى من الحاكم نفسه ومبدأ العدل وصيانة الحقوق والحرية العامة.

هذه الدراسة المتواضعة لا تهدف إلى بحث كل ما يشمل عليه نظام الحكم في الإسلام، لأن ذلك بحث طويل وكبير، وإنما يهدف التطرق إلى بعض مسائل الهامة من النظام السياسي الإسلامي مقارنا مع دراسة بعض المفاهيم الأساسية من القانون الدستوري المعاصر، وذلك لكي أتوصل إلى فهم مميزات النظام السياسي في الإسلام الذي يختلف عن كل ما عداه من الأفكار السياسية فى العصور القديمة والحديثة من حيث أنه يستطيع أن يربط بين المفاهيم السياسية والمبادىء الخلقية.

بالإضافة أن الفكر السياسي الإسلامي هو الفكر السياسي الوحيد الذي استطاع أن يخضع الحكام والمحكومين لقواعده ومبادئه عن قناعة ورضى، نظرا لأن هذه القواعد والمبادىء وضعت من عند الله تبارك وتعالى لتحقيق العدالة المطلقة لجميع الأفراد بدون تحيز لطبقة من الناس دون أخرى «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِيْنَ». وإن دراسة النظم السياسية المعاصرة أصبحت تحتمل مكان الصدارة بين الدراسات المعاصرة. والنظام السياسي الإسلامي يحظو عناية كبيرة بالدراسة والكتابة والتحقيق والبحث من قبل المعنيين بهذا الموضوع قديما وحديثا يستوي في ذلك المسلمون وغيرهم من محبي العلم وطالبي المعرفة.

اعتمدت في هذا البحث المتواضع على كتاب الله عزّ وجلّ والسنة النبوية المطهرة وسنة الخلفاء الراشدين والمصادر الموثوقة والنظريات المعاصرة. وقد قارنت مقارنة بسيطة بين الفكر السياسي في الإسلام والنظريات السياسية المعاصرة (علما بأن الفكر السياسي في الإسلام لايقارن بغيره)؛ وقصدت من وراء ذلك محاولة إبراز مزايا الفكر السياسي في الإسلام وتفوقه من النظريات السياسية الديثة التي ينتجها عقول البشر طوال مسيرة حياتهم السياسية.

وقد جعلت هذه الرسالة في ثلاثة أبواب وخاتمة:

الباب الأول : المفاهيم السياسية والدستورية في الإسلام وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول : الدولة وأركانها في القانون الدستوري والإسلام.

الفصل الثاني: الحكومة وأشكالها في القانون الدستوري والإسلام.

الفصل القثالث: الدستور في القانون الدستوري والإسلام.

الباب الثاني : بيان المبادىء الدستورية الأساسية للدولة الإسلامية وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول : مبدأ عدم الفصل بين الدين والدولة: وتكلمت فيه عن العلمانية وآثارها على أفكار المسلمين .

الفصل الثاني : بيان سلطان الأمة : تكلمت فيه عن البيعة والشورى وحق الأمة في محاسبة الحكام ومراقبتهم.

الفصل الثالث : سيادة القضاء : تكلمت فيه عن معنى القضاء ونشأتها واستقلالها عن سيطرة الحكام.

الفصل الرابع : مبدأ العدل وصيانة الحقوق والحريات العامة.

الباب الثالث : فقد جعلته فى بيان الأسس الدستورية والقانونية لخلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وفيه فصلان :

الفصل الأول : خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه في ضوء القانون الدستوري والنظام الإسلامي .

الفصل الثاني : تطبيقات المبادىء الدستورية الأساسية في خلافة أبي بكرالصديق رضي الله عنه .

وقد ختمت هذه الرسالة بخلاصة بينت فيها ما توصلت إليه من نتائج.

وقبل أن أنهي القول في هذه الإفتتاحية أرى لزاما عليّ أن أوفي صاحب الحق حقه، وذا الفضل فضله وأن من أحق الناس بهذا الشكر والثناء أساتذتي الفضلاء أذكر منهم الأستاذ الدكتور محمد كمال حسن، والأستاذ الدكتور أنيس أحمد، والأستاذ الدكتور عبد الرحمن أوانج، والأستاذ الدكتور عبد الخالق قاضي، والأستاذ الدكتور تميم أسامة، والأستاذ الدكتور عبد الرحمن إبرهيم الداعي، والأستاذ الدكتور عبد المجيد محمد مكين، والأستاذ الدكتور فضل الرحمن الدينوري، وفضيلة الدكتور محمد يوسف فاروقي، وفضيلة الدكتور زياد خليل الدغامين وغيرهم - حفظهم الله - الذين تتلمذت عليهم خلال دراساتي بقسم الدراسات العليا في هذه الجامعة المباركة.

وأخص بالشكر الجزيل والثناء الجميل كلا من فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الغني يعقوب فطاني الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة وقاد خطواتي في هذا العمل، ولم يدخر شيئا من جهده ووقته رغم انشغاله بالتدريس في سبيل توجيهي وإرشادي حين أعددت رسالتي تحت إشرافه، و فضيلة الأستاذ الدكتور سلامة محمد الهرفي البلوي الذي راجع هذه الرسالة وزودني بالمعلومات القيمة والإرشادات الطيبة، وأشكر أيضا الجامعة الإسلامية بماليزيا وكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية وقسم معارف الوحي والتراث الإسلامي بالذات لما قدموا لي كل المساعدات والتسهيلات اللازمة في سبيل تذليل الصعوبات أثناء كتابتي هذا البحث، واللّه لايضيع أجر من أحسن عملا. فلهم منّي كل التقدير والإعتراف بالجميل وأسأل الله الكريم المنان أن يبارك لهم في أوقاتهم وأن يعطيهم الصحة والعافية في سبيل نشر هذا الدين الحنيف وتربية أبناء المسلمين وأن يجزيهم عنّي وعن المسلمين خير الجزآء.

كما أقدم شكري للأخ الفاضل «ليلي ذو اليد» الذي ساعدني كثيرا في طبع هذا البحث وإلى رفيقة الدرب الحاجة ستي رحمة منير وأولادي حذيفة وسمية وهناء مؤمنة الذين صبروا وثابروا خلال هذه السنوات الدراسية أقدم هذا العمل لهم.

وبعد هذا فإنني لا أدعي العصمة من الخطأ لأنها خاصة للأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام. وكل ماقلت هو أنني بذلت قصارى

جهدي وغاية ما أملك من قدرتي في سبيل تقديم هذا العمل أرجو أن يكون نافعا لي و للمسلمين، فإن كنت قد وفقت فهذا ما أبتغيه والفضل لله رب العالمين، وأسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان الحسنات يوم القيامة، إنه تعالى نعم المولى ونعم النصير.

تقديم،

أحمد نوريادي عشماوي،

فتالينج جاي،
تحريرا في : ٢٧ رجب ١٤١٦ هـ
٢٠ ديسمبر ١٩٩٥ م

فهرس الموضوعات

الباب الأول
المفاهيم السياسية والدستورية في الإسلام

الفصل الأول : الدولة في الإسلام.....١
١. مفهوم الدولة في الإسلام.....١
٢. أركان الدولة ٣
- الشعب ٣
- الإقليم.....٦
- السلطة السياسية.....٩
٣. مبدأ سيادة الدولة.....١١

الفصل الثاني : الحكومة في الإسلام
١. مفهوم كلمة الحكومة ١٧
٢. شكل الحكومة ١٨
٣. الحكومة الإسلامية من حيث الخضوع للقانون٢١
٤. الحكومة الإسلامية من حيث رئاسة الدولة...٢٢
٥. الحكومة الإسلامية من حيث السيادة.....٢٦

الفصل الثالث : الدستور في الإسلام
١. مفهوم الدستور في الإسلام.....٣٠
٢. أقسام القواعد الدستورية في الإسلام ٣٢
٣. دستور دولة المدينة المنورة ٣٦
٤. سمو الدستور الإلهي.....٣٨

الباب الثاني
المبادىء الدستورية الأساسية للدولة الإسلامية

الفصل الأول : عدم الفصل بين الدين والدولة ٤١

١ـ العلمانية ٤١
٢ـ آثار العلمانية على أفكار المسلمين..... ٤٥
٣ـ الإسلام دين ودولة..... ٤٧

الفصل الثاني : السلطان للأمة ٥٤
١. البيعة ٥٥
٢. الشورى ٦٦
أـ معنى الشورى..... ٦٦
ب ـ أدلة مشروعية الشورى..... ٦٧
ج ـ حكم الشورى..... ٧٢
د ـ حجية الشورى..... ٧٦
٣. حق محاسبة الحكام..... ٨٢
ـ إقامة الأحزاب السياسية..... ٨٧

الفصل الثالث : سيادة القضاء..... ٩٠
١ـ معنى القضاء..... ٩٠
٢ـ نشأة القضاء..... ٩١
٣ـ استقلالية القضاء..... ٩٤

الفصل الرابع : مبدأ العدل وصيانة الحقوق والحريات العامة ٩٩
١ـ اهتمام الإسلام بالعدل..... ٩٩
٢ـ الإسلام يحرم الظلم..... ١٠٥
٣ـ الحقوق والحريات العامة في الإسلام.... ١٠٨
أـ حق الحياة..... ١٠٩
ب ـ حق الأمن..... ١١١
ج ـ حق المشاركة في الحياة السياسية.. ١١٣
د ـ حق الملكية..... ١١٤
هـ ـ حق العمل والكسب..... ١١٥
الحرية في الإسلام..... ١١٨
أـ حرية العقيدة..... ١١٨

ب - حرية الرأي والتفكير ١٢١
ج - حرية التنقل..... ١٢٤
د - حرية المسكن..... ١٢٥

الباب الثالث
الأسس الدستورية والقانونية لخلافة أبي بكر الصديق
الفصل الأول : خلافة أبي بكر الصديق في ضوء
القانون الدستوري والنظام الإسلامي..... ١٢٧
١. من حيث الأركان ١٢٨
أولا : الشعب..... ١٢٨
ثانيا: الإقليم..... ١٣٠
ثالثا: السلطة السياسية ١٣٢
أ- تعيين أمراء الأمصار والجيوش..... ١٣٣
ب - تدبير شئون المال..... ١٤١
ج - تعيين الكتاب..... ١٤٦
٢. من حيث السيادة..... ١٥١
- السيادة الداخلية..... ١٥٢
- السيادة الخارجية..... ١٥٤
٣. من حيث شكل الحكومة..... ١٥٦
- الحكومة القانونية..... ١٥٦
٤. من حيث رئاسة الدولة..... ١٦٠
- الحكومة الشورية..... ١٦٠
أولا : الشورى بين المؤمنين..... ١٦١
ثانيا: ترشيح أهل الحل والعقد..... ١٦١
ثالثا: الرضاء والإختيار من الأمة ١٦٣
رابعا: البيعة بالخلافة..... ١٦٦

الفصل الثاني: تطبيقات المبادىء الدستورية
الأساسية في خلافة أبي بكر الصديق..... ١٦٩
١. سلطان الأمة..... ١٦٩

ـ. البيعة..... ١٦٩
ـ. الشورى..... ١٧٢
ـ. محاسبة الحكام..... ١٧٨
ـ. الطاعة..... ١٨١
٢. سيادة القضاء..... ١٨٢
٤. العدالة الإجتماعية وصيانة الحقوق ..... .
والحريات العامة..... ١٨٣
٥. عدم الفصل بين الدين والدولة..... ١٨٥

الخاتمة

أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث..... ١٩٢
الملاحق ١٩٩
المصادر والمراجع ٢٠٣

دراسة لأهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث

اعتمدتُ في هذا البحث المتواضع على المصادر الموثوقة والمراجع الحديثة التي تيسر لي الحصول عليها سواء كانت في سيرة الخلفاء الراشدين وتراجم الصحابة (رضوان الله عليهم) أو في النظام السياسي الإسلامي أو في القانون الدستوري.

ومن بين هذه المصادر كتاب: «الطبقات الكبرى» للإمام الحافظ المؤرخ الثقة محمد بن سعد بن منيع الزهري، أبو عبد الله. ولد هذا الإمام الجليل في البصرة سنة ١٦٨ من الهجرة. أقام ابن سعد في بغداد وأخذ العلم من علمائها الأجلاء، ومن بين شيوخه الإمام محمد بن عمر الواقدي المؤرخ، فكتب له وروى عنه، فكان يعرف بكاتب الواقدي. قال الخطيب في تاريخ بغداد : (محمد بن سعد عندنا من أهل العدالة وحديثه يدل على صدقه، فإنه يتحرى في كثير من رواياته). توفي ابن سعد في بغداد سنة ٢٠٣ هـ.

سجل هذا الكتاب أحوال الصحابة والتابعين. وقد اتبع المؤلف (رحمه الله) في وضع كتابه هذا ترتيبا خاصا حيث وزع من كتب عنهم أو ترجم لهم على أمصار المسلمين مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة والشام والبصرة والكوفة واليمن وغيرها من بلدان المسلمين. وبهذه الطريقة سهل على طالب العلم معرفة رجال كل قطر منها وسير العَلَم فيها. واستفذتُ من هذا الكتاب في أخذ بعض تراجم الصحابة رضوان الله عليهم، وإن لم أجد فيه راجعتُ كتاب: «سير أعلام النبلاء» للإمام شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ. كما راجعت كتاب : «الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين» للأستاذ خير الدين الزركلي لأخذ تراجم بعض الأعلام من كبار الرجال والشخصيات المشهورين السابقين. وقد راجعت أيضا كتاب : «موسوعة المستشرقين» لصاحبه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بدوي، في تراجم بعض الأعلام من المستشرقين وكبار الشخصيات الغربيين.

وكتاب: «تاريخ الأمم والملوك» لصاحبه الإمام الحافظ محمد بن جرير الطبري، أبو جعفر. ولد رحمه الله سنة ٢٢٤ هـ بطبرستان، وعاش في بغداد وأخذ العلم من كبار علمائها، وكانت وفاته سنة ٣١٠ هـ عن عمر يناهز ستة وثمانين عاما.

ويعتبر هذا الكتاب من أشهر المصادر القديمة وأوثقها سندا وأصدقها أخبارا. وقد جمع المؤلف فيه كل ما وصل إليه من الروايات تاركا لمن بعده دراسة السند الذي ذكره والحكم عليه بالصحة أو الضعف أو الوضع، لأنه لا يلتزم أن لا يورد في هذا الكتاب من الأخبار إلا ما صح، بل يروي بالسند ويترك العهد على الراوي.

بدأ الإمام الطبري كلامه بعد المقدمة بتاريخ الخليقة والأنبياء وملوك العصور الغابرة ، ثم تلي ذلك تاريخ الساسانيين ثم السيرة النبوية وعهد الخلفاء الراشدين، ثم تاريخ الأمويين واختص العباسيين بالقسم الأخير، وقد وصل تدوين الحوادث إلى عام ٣٠٢ هـ. استفدتُ من هذا الكتاب في أخذ بعض المعلومات والوقائع التاريخية التي تتعلق بمواضع البحث.

وكتاب: «الكامل في التاريخ» للإمام الحافظ علي بن محمد بن الكريم الشيباني الجزري، أبو الحسن عز الدين المعروف بابن الأثير. من العلماء بالنسب والأدب، ولد سنة ٥٥٥ هـ في جزيرة ابن عمر وسكن الموصل. فكان منزله مجمع الفضلاء والأدباء وتوفي بها سنة ٦٣٠ هـ عن عمر يناهز خمسا وسبعين عاما.

«الكامل في التاريخ» من أهم مؤلفات الإمام في هذا المجال، وقد اعتمد في وضعه على «تاريخ الأمم والملوك» للإمام الطبري. وابتدأ كلامه في بالخليقة وانتهى عند آخر سنة ٦٢٨ هـ حيث وصف غارة التتار على العالم الإسلامي وصفا دقيقا. وقد اتبع في وضعه منهجا جديدا حيث وازن بين أقاليم العالم الإسلامي، وقارن ما يقع من الأحداث في كل منها، عاما بعد عام معتمدا على المتخصصين في تاريخ كل إقليم. أخذتُ من هذا الكتاب بعض المعلومات والوقائع التاريخية المتعلقة بمواضع البحث.

وكتاب: «البداية والنهاية وتفسير القرآن العظيم» للإمام الحافظ الحجة عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء. ولد بعندل من أعمال بصرة الشام سنة ٧٠١ هـ. قدم دمشق وله سبع سنين فتلقى العلم من أجلة العلماء وأكابر الفقهاء. تناقل الناس تصانيفه في حياته.

اعتمد الإمام في نقل الروايات والوقائع في «البداية» على النصوص من القرآن والسنة النبوية وجعلهما ميزانا في التمييز بين الصحيح والسقيم، وبين الروايات المقبولة والمردودة والخبر الإسرائيلي وغيره. ورتب ما بعد الهجرة على السنوات إلى آخر عصره. ويتضمن «البداية والنهاية» ذكر مبدأ المخلوقات من العرش والكرسي والسموات والأرضين وما فيهن، وكيفية خلق آدم عليه السلام وقصص النبيين حتى تنتهي النبوة إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. ويتبع ذلك تاريخ الدعوة الإسلامية في عهد النبوة فالخلفاء الراشدين فالدولة الإسلامية حتى آخر عصر المؤلف. واستفدتُ من هذا الكتاب في نقل بعض المعلومات التاريخية المهمة وترجيح الروايات المختلفة بعضها بعضا.

وأما كتابه: «تفسير القرآن العظيم» من أصح كتب التفسير بالمأثور إن لم يكن أصحها جميعا. نقل فيه عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وكبار الصحابة والتابعين. ويمتاز هذا التفسير بمميزات منها: تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة الحصيحة المرفوعة إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)، والإعتماد على الروايات الصحيحة الثابتة الإسناد. واستفدتُ منه استفادة كبيرة خاصة في تفسير بعض الآيات القرآنية الواردة في ثنايا البحث.

وكتاب: «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» لمؤلفه الإمام علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن الماوردي. أقضى قضاة عصره، من العلماء الباحثين، أصحاب التصانيف النافعة. ولد في البصرة سنة ٣٦٤ هـ، وانتقل إلى بغداد وتوفي بها سنة ٤٥٠ هـ.

يرى المستشرق البريطاني الكبير هاملتون جب «*H.A.R. Gibb*» أن كتاب «الأحكام السلطانية» ليس فقط نظرية سياسية مستقلة بقدر ما

هو دفاع عن الوضع السياسي لعصر الماوردي، ولكنه قد وضع منهجا عمليا لكيفية استمرارية الخلافة وتبرير واقعها الذي آلت إليه تحت يد البويهيين وغيرهم من الأمراء دون أن يؤدي ذلك إلى زوال شرعية الخلافة.

والماوردي لا يصف فقط الأساس النظري الذي يجب أن تقوم عليه الحكومة الإسلامية، وإنما يحدد المؤسسات والقواعد الإدارية التي يجب أن تحكم الجهاز الإقتصادي لهذه الحكومة.

القسم الأول من الكتاب يتضمن الفصول الثلاثة الأولى، وهي على التوالي : الإمامة والوزارة والإمارة. وهذه الفصول الثلاثة تتصل بالنظرية السياسية بالإمامة كما يجب أن تكون وفقا للمبادىء الإسلامية، آخذا بعين الإعتبار الواقع السياسي الذي كانت تعيشه الخلافة في ظل البويهيين وغيرهم من الأمراء المستولين على السلطة، وأوجد لهذا الإستيلاء قاعدة شرعية. أما فيما يتصل بالإمامة، فإن الماوردي ناقش مختلف القضايا المتصلة بها مثل الشروط الواجب توافرها في الإمام وواجباته وحقوقه وطبيعة العلاقة بين الإمام والرعية.

والقسم الثاني من الكتاب يتعلق بالقواعد المنظمة للإدارة الحكومية أو الإدارة العامة. ومن الأمثلة على ذلك إمامة الجهاد والصلاة والزكاة والجزية وخراج الأرض وإقامة الحدود وغيرها. وإن إسهاب الماوردي في شرح هده القواعد الإدارية تدل على المعرفة الواسعة التي يتحلى بها الماوردي، فيما يتصل بمختلف القضايا ومعالجتها وفقا للمبادىء الإسلامية.

وكتاب: «العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم» للإمام القاضي محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعافري الأشبلي المالكي، المعروف بابن العربي. ولد في ٢٢ شعبان سنة ٤٦٨ هـ بمدينة إشبيلية في أحضان أسرة كانت لها حظوة لدى المعتمد بن عباد في عصر دول الطوائف.

ابتدأ المؤلف كلامه بوفاة النبي عليه الصلاة والسلام واعتبره قاصمة الظهر ومصيبة العصر. وهذا الكتاب بيان لما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفات الكمال وادحاضا لما ألصق

بهم وبأعوانهم من التابعين لهم بإحسان. يصلح عل صغره لأن يكون صيحة من صيحات الحق توقظ الشباب المسلم إلى هذه الدسيسة التي دسها عليهم أعداء الصحابة ومبغضوهم، ليتخذوها نموذجا لأمثالها من الدسائس، فيتفرغ الموفقون إلى الخبر منهم لدراسة حقيقة التاريخ الإسلامي، واكتشاف الصفات النبيلة في رجاله، فيعلموا أن الله عز وجل قد كافأهم عليها بالمعجزات التي تمت على أيديهم وأيدي أعوانهم. ولو كان الصحابة والتابعون بالصورة التي صورهم بها أعداؤهم ومبغضوهم لكان من غير المعقول أن تتم على أيديهم تلك الفتوح وأن تستجيب لدعوتهم الأمم بالدخول في دين الله أفواجا.

عالج القاضي في هذا الكتاب مواقف الصحابة رضوان الله عليهم بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام فيما جرى بينهم ابتداء من اختيار أبي بكر الصديق رضي الله عنهم حتى عهد يزيد بن معاوية. وحذر المؤلف المسلمين من أهواء بعض المفسرين والمؤرخين الجهلة منهم وكذا أهل الآداب. واستفدتُ من هذا الكتاب استفادة كبيرة لأنه قوّم كثيرا من الآراء السقيمة حول مواقف بعض الصحابة رضوان الله عليهم بعد وفاة الرسول (عليه الصلاة والسلام). والتعليقات التي علقها العلامة الشيخ محب الدين الخطيب (رحمه الله) تساعد كثيرا طلبة العلم على توضيح المعلومات الواردة في ثنايا الكتاب.

وكتاب: «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية» لشيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم، المعروف بابن تيمية، النميري الحراني، ولد بحران في ربيع الأول ٦٦١ هـ، وتوفي سنة ٧٢٨ هـ.

هذا الكتاب الذي بني على أساس الآيتين من سورة النساء : (٥٨ ـ ٥٩) يعالج ضرورة تدبير أمور المسلمين دينيا، واجتماعيا، وقضائيا، وسياسيا على أسس الشريعة الإسلامية المستنبطة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. فهذا الأمر يتطلب قيام الدولة الإسلامية التي تتولى تنفيذ وتطبيق تلك المسؤولية الكبيرة.

لماذا استخدم شيخ الإسلام مصطلح «السياسة الشرعية» ولم يستخدم مصطلح «الأحكام السلطانية» كما استخدمها كثير من الفقهاء

والعلماء الذين ألفوا في هذا الموضوع بالذات ؟ إن الأحكام السلطانية تتصل بالتطبيق العملي، فهي أحكام صادرة عن السلطان، تحمل عنصر الإلزام أو التنفيذ الجبري، قد تكون متوافقة مع الشرع الحنيف كما قد تكون متعارضة معه. وإذا كانت متوافقة مع الشرع فبها ونعمت، ولكن إذا كان إصدارها دون تأسيس شرعي سابق، فسوف يترتب عليه زوال القيد الشرعي، وهو أمر مرفوض من حيث المبدأ في الفكر الإسلامي سواء كان في مجال السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي.

فالسياسة وسيلة لتدبير شئون البلاد والعباد، وبالتالي فلا يمكن الاستغناء عنها. ولذلك نرى شيخ الإسلام يركز على أن تتحرك هذه السياسة - من خلال تطبيق الأحكام - في إطار الشريعة الإسلامية ولا تحيد عنها قيد شبر. هذا الكتاب يفيدني على توضيح وتأصيل الفكر السياسي الإسلامي على أساس الكتاب والسنة المطهرة والقواعد الكلية للشريعة الإسلامية.

ومن المراجع الحديثة التي راجعتُ إليها كتاب: «نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور» لصاحبه الأستاذ السيد أبو الأعلى المودودي، أمير الجماعة الإسلامية، بباكستان. هذا الكتاب يشمل على ست رسائل وهي أولا: نظرية الإسلام السياسية، ثانيا: منهاج الإنقلاب الإسلامي، ثالثا : القانون الإسلامي وطرق تنفيذه، رابعا : تدوين الدستور الإسلامي، خامسا : حقوق أهل الذمة في الدل الإسلامية، سادسا : المبادىء الأساسية للدولة الإسلامية.

تكلم في الرسالة الأولى عن «النظريات السياسية في الإسلام» التي ينبغي أن تدرك كنهها ولا نغفل عنه أبدا. فالإسلام ليس بمجموعة من الأفكار المبعثرة والطرق المتفرقة للعمل، بل هو نظام شامل جامع محكم أسس على المبادىء الحكيمة المتقنة.

وتحدث في الرسالة الثانية عن «منهاج الانقلاب الإسلامي» الذي ساهم في تكوين الدولة الإسلامية، والتي أصبحت اليوم حديث الناس في محافلهم، يكثرون من ذكرها ويتطلعون إليها شوقا يتمنون تحقيقها، ولكنهم لا يعلمون طرق إيجادها وإبرازها إلى الوجود.

وأسهم في الرسالة الثالثة عن «القانون الإسلامي وطرق تنفيذه»

فنادى بإحياء نظام الإسلام وتطبيق قانونه في العصر الحاضر، وتساءل عن مدى تطبيق قانون قد مرّ عليه أربعة عشر قرنا ملائما لمجتمع اليوم وصالحا تطبيقه في دولة عصرية؟

وفي الرسالة الرابعة ناقش كيفية «تدوين الدستور الإسلامي». فذكر أن هذه القضية يجب فهمها ومعرفة طبيعتها ووعيها على أن يكون الدستور الإسلامي دستور هذه البلاد - دستورا مدوّنا- لأن الدستور الإسلامي لم يدون حتى الآن لاقتباسهم الدستور من قوانين الغرب.

وفي الرسالة الأخيرة بين الأستاذ الركائز التي تساهم في بناء هذا الصرح كالكتاب والسنة النبوية والأخوة والاتحاد بين المسلمين لتدرأ عنه الإقليمية والعنصرية والشعوبية.

وكتاب: «قواعد نظام الحكم في الإسلام» لمؤلفه الأستاذ الدكتور محمود عبد المجيد الخالدي. نال المؤلف بهذا البحث درجة الدكتوراة في علم السياسة الشرعية من كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر. وطبع الكتاب لأول مرة عام١٤٠٠ هـ.

تكلم في المقدمة عن الإنحطاط الفكري الذي أصاب أفكار بعض علماء المسلمين خاصة بعد إلغاء نظام الخلافة في الدولة العثمانية بتاريخ ٣ مارس ١٩٢٤م

وسيطرة الإستعمار علي أكثر الدول الإسلامية وانتشار أفكارهم وفلسفاتهم وتطبيق قوانينهم الوضعية في مجالات الحياة في الدول الإسلامية المغصوبة. فكان للمسلمين لا سيما المتعلمين، موقف أمام هذا الهجوم، تغلب عليه روح فقدان الثقة والضعف. إذ قبلوا أن يكون الإسلام متهما، وصاروا يدافعون عنه، وجرهم هذا إلى محاولات تأويل الإسلام بما يتلائم مع الثقافة الغربية. هذا يعبر عن العلاقة بين الغالب والمغلوب، إذ الأمة الإسلامية قد وقعت في جميع أرجاء المعمورة في قبضة الإستعمار بعد القضاء على الخلافة الإسلامية.

انتقد المؤلف موقف بعض العلماء الذين حاولوا تأويل الإسلام تأويلا يناقضه. وكان من جراء هذا ابعاد المسلمين عن فهم نظام الحكم في الإسلام، وبالتالي إخراج الإسلام من دائرة العمل السياسي

في الحياة العامة.

حاول الكاتب أن يبعد ما دخل من أفكار غير إسلامية في الفكر الإسلامي وإنزال حكم الله تعالى فيه. فقام بتقديم أربعة أسس لنظام الحكم جعلها قواعد لهذا النظام، بحيث إن غابت قاعدة واحدة، ووجدت الثلاث الأخريات، لا يكون نظام الحكم إسلاميا بحال من الأحوال. وقد قسم البحث إلى مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة. فالباب الأول تضمن القاعدة الأولى التي تنص على أن السيادة للشرع لا للشعب، وفيه ثلاثة فصول. والباب الثاني تضمن القاعدة الثانية التي تقرر أن السلطان للأمة، وشمل هذا الباب ثلاثة فصول تعد الأسس التي قام عليها مفهوم سلطان الأمة في الإسلام وهي البيعة والشورى والمحاسبة. والباب الثالث ينص على أن نصب رئيس واحد للدولة فرض على المسلمين. والباب الأخير تكلم عن صاحب الحق في إصدار الدستور وسن سائر القوانين في الدولة وأن ذلك لرئيس الدولة وحده.

وكتاب : «مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة» لمؤلفه الأستاذ الدكتور محمد حميد الله الحيدر أبادي، طبعة دار النفائس، بيروت ١٩٨٧م. استفدتُ من هذا الكتاب في أخذ المعلومات القيمة عن دستور الدولة الإسلامية بالمدينة المنورة وعن بعض الرسائل التي كتبها الخليفة أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) وبعث بها إلى بعض الجهات المختلفة، وكلها وضعتها في آخر الصفحات من هذا البحث.

وكتاب : «الإسلام وأوضاعنا السياسية» لصاحبه الشهيد الأستاذ عبد القادر عودة. بدأ المؤلف كلامه بعد المقدمة عن حقيقة الخلق والتسخير، وثنّى بالكلام عن معنى استخلاف البشر في الأرض. وفي المبحث التالي تكلم المؤلف (رحمه الله) عن الحكومة الإسلامية ووظيفتها ومميزاتها. وقال أن وظيفة الحكومة الإسلامية إقامة أمر الله تبارك وتعالى وتطبيق شريعته عز وجل. وأن مميزات هذه الحكومة ـ كما بيّنها المؤلف ـ ثلاثة : حكومة قرآنية، حكومة شورى، وحكومة خلافة.

ثم تطرق إلى قضية نشأة الدولة الإسلامية حيث تكلم فيه - بصورة موجزة - عن أركان الدولة وفقا للقانون الدستورى الحديث، ثم عن الخلافة والإمامة العظمى وغيرها من الأمور التي تتعلق بهذا الموضوع من الشروط الواجبة في الإمام وانعقاد الإمامة. وفي الجزء الأخير من الكتاب تساؤل المؤلف (رحمه الله) عن أحوال المسلمين وأوضاعهم السياسية اليوم حيث لم يكن عندهم وحدة سياسية واحدة ولا تح دولة واحدة، بل إنهم متفرقين في دويلات صغيرة التي ليس لها ميزان أمام الدول الكبرى في العالم في الوقت الراهن.

وفي الجزء الأخير من الكتاب ينادي المؤلف جميع المسلمين على مختلفة طبقاتهم من الجماهير، والحكام ورؤساء الدول والعلماء جميعا على تحمل مسؤولية إعادة مجد الإسلام وعزة المسلمين بإقامة الخلافة الراشدة مرة أخرى على وجه الأرض.

وكتاب : «عصر الصديق رضي الله عنه» لصاحبه شبير أحمد محمد علي الباكستاني، الطبعة الأولى، الدار السعودية للنشر والتوزيع سنة ١٤٠٤ هـ. حيث وثّق المؤلف في هذا الكتاب حياة وأعمال والقواعد العامة لسياسة الصديق (رضي الله عنه)، الذي كان أوثق الناس اتصالا برسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأقواهم إيمانا برسالته وأعلمهم بأهداف شريعته وأشدهم حرصا على حسن القدوة.

قسم المؤلف كتابه إلى ثمانية أقسام حيث تكلم في الفصل الأول والثاني عن ترجمة وسيرة الصديق (رضي الله عنه)، وفي الفصل الثالث عن مؤتمر السقيفة وبيعة الصديق (رضي الله عنه)، وفي الفصل الرابع والخامس والسابع عن القواعد العامة التي اتخذها الصديق (رضي الله عنه) مدة خلافته سواء كانت في السياسة الإدارية والداخلية والخارجية. وتطرق في الفصل السادس عن حروب الردة وما جرى فيها وأسباب النصر للمسلمين. وعالج في الفصل الأخير عن عهد الصديق بالخلافة إلى الفاروق عمر (رضي الله عنهما).

والبحث الذي قمتُ بإعداده تميّز عن هذا الكتاب في أنه عالج خلافة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) من منظور القانون الدستوري المعاصر. والله تعالى أعلم.

***

الباب الأول
المفاهيم السياسية والدستورية في الإسلام

الفصل الأول
الدولة في الإسلام

١ . مفهوم الدولة في القانون الدستوري

لم يتفق خبرآء القانون الدستوري في تعريف الدولة، إذ نجد لكل واحد منهم تعريفا خاصا قد يختلف عن الآخر. يرى الباحث القانوني «ليون دوجي *Leon Duguit*» جواز إطلاق كلمة الدولة على كل تنظيم للجماعة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات ولو كان هذا المجتمع بدائيا، لتوافر وجود جماعة حاكمة، وأخرى محكومة خاضعة لأوامر الجماعة الحاكمة. ولكن لم يرض بهذا الرأي كثير من خبرآء القانون الدستوري الذين رأوا عدم جواز إطلاق إسم «الدولة» إلا على الجماعة السياسية التي قد وصلت إلى درجة كبيرة من المدنية بحيث أصبح التنظيم السياسي فيها يعتمد على أسس معينة [1]. ويعرف الأستاذ السويسري «بلنتشلي *Bluntschli*»[2]. الدولة بأنها: «جماعة مستقلة من الأفراد المجتمعين الذين يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة وطبقة محكومة»[3].

ويعرفها الأستاذ «بونار *Bonar*» بأنها: «وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة إجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة عن طريق استخدام القوة المادية التي

---

1)- الدكتور ثروت بدوي، النظم السياسية، ص٢١، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٥م.

2)- بلنتشلي هو أستاذ العلوم السياسية، بجامعة هايد لبرج، بألمانيا، له كتاب «نظرية الدولة : *The Theory Of State*»

3)- الدكتور وحيد رأفت والدكتور وايت إبراهيم، القانون الدستوري، ص١٩، المطبعة العصرية، القاهرة ١٩٣٧م.